جان بروسبير غي بارا
ص.ب. ٣٨١٦
بيروت

توقعات سنة ١٩٧٥

تخطي مشكلة الغلاء
ازاء عيشة افضل

ايلول ١٩٧٢

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

دراسة بقلم جان بروسبير غيبارا

غلاء المعيشة

يعبر المسيح عن التذمر العام بخمس كلمات هي :

التضخم المالي ـ ارتفاع الذهب ـ البطالة ـ الهجرة ـ وغلاء المعيشة .

ردات الفعل لمواجهة ذلك مختلفة ، غير ان معظم الاراء متفقة حول اعتماد بعض التدابير كابراز جداول الاسعار ومراقبتها عن كثب وانشاء التعاونيات ... وهذا لعمري قلة ادراك جماعية وحلول سلبية غير مجدية ، تدل على البعد عن جوهر الموضوع وعلى الجهل للقضايا المالية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية الخطيرة التي تهز العالم والتي تنعكس ابعادها حكما علينا ولو بشكل خفيف .

وفي محاولة لتطويق البطالة ، يسعى البعض الى تنمية الصناعة التي تستوعب عددا كبيرا من العمال . غير ان المجال يبقى ضيقا لان نسبة الاجور في هذا القطاع متدنية للغاية . انما عند البعض الاخر وانا منهم ، فالموقف يختلف تماما اذ ان هناك امكانية لتوفير اليد العاملة وابقائها في القرى والملحقات حيث بات يندر وجودها ، فأين تكمن الحقيقة بين هاتين النظريتين ؟ يتضح اذن تبيانهما .

يقول معالي الدكتور حسن مشرفيه : " يجب رؤية الامور من زاوية العلم ومواجهة الواقع وتحليل الاسباب الاساسية للحالة الحاضرة . فمسألة غلاء المعيشة لا يمكن ان تحل بوسائل بديهية " .

ـ منذ ست سنوات استوفى مزين فندق فينسيا خمس ليرات بدلا لقصة شعر احد الزبائن فكان ان اشتكى هذا الاخير وشملت شكواه وزارة الاقتصاد بطيلة اربعة اشهر ...

وقف في تلك الاثناء ان كان ابتداء كارثة بنك انترا . فبينما كان اقتصاد البلاد يتدهور ، كانت الدوائر المختصة في وزارة الاقتصاد تقلم جداول اسئلة طويلة الى الحلاقين ! تلك هي العقلية الخلاقة المقتدرة ! فهل في مثل هذا مشاغل الوزارة ! بيد انه مع الاسف لم تزل هذه الذهنية سائدة حتى يومنا هذا . والدليل على ذلك اخر نشرة لوزارة الاقتصاد حول تحديد تسعيرة الحلاقة :

.../...

بدل حلاقة الذقن لصالونات الدرجة الثالثة ٧٥ غرشا و١٠٠ للدرجة المتوسطة و١٢٥ للدرجة الممتازة • فلماذا لا يترك هذا الموضوع حرًا ؟ لو كنت انا بين المسؤولين لبادرت الى الاعلان بانه ليست هناك اية تسعيرة للحلاقة وعلى كل شخص ان يهتم بامر ذقنه بمفرده ولوفرت كثيرا من الوقت الذي يمكن الاستفادة منه في مجالات اخرى !

* *

سعر الخدمة الواحدة

مقارنة بين اوربا الغربية وبيروت :

ـ معدل بدل الغرفة مع حمام في اوربا مائة ل•ل• بينما بدل الغرفة نفسها في بيروت خمسين • يدفع السائح عندنا بين خمسة عشر وعشرين ليرة ثمنا وجبة الطعام الجيدة في الوقت الذي تكلفه غيه في بلده ثلاثين •

ـ ثمن البدلة عندنا هو نفسه ما هو عليه هناك •

ـ ثمن كأس المشروب حاليا في " الكافه دي روما " في فندق بيبلوس سان تروبيز خمسة وثلاثين فرنكا • فاين الغلاء ؟

بعض اسباب ارتفاع الاسعار

يمكننا اولا ان نعزو ارتفاع الاسعار الى عوامل داخلية مثل :

ـ النهضة الاقتصادية (زادت عائدات الجمارك ٣٥٪)•

فبعد ثلاث سنوات من الجمود ، انتعشت الاسواق ومن الطبيعي ان يحاول الجميع التعويض عما فاتهم اذ ان اسعار الحاجيات كانت قد تدنت بشكل تلة الطلب عليها •

ـ نتائج اعلان وانهاء القرار رقم ١٩٤٣ •

ـ ازدهار البناء في كافة انحاء البلاد (١٥٠٠ رخصة قائمة)

ومن جهة ثانية ، هناك الاسباب الخارجية ومنها :

ـ التضخم المالي العام •

ـ انخفاض وعدم استقرار الدولار وما رافقها من المضاربات العديدة من العملات •

ـ ارتفاع سعر الذهب بعد ان كان مجمدا طيلة ثلاثين سنة •

* *

من يجب الاهتمام •

الاكثر تضررا بسعير المستهلك ذي الدخل المحدود •

ان انتباه السلطات يجب ان يحول فعليا الى الطبقة العاملة المتوسطة والى المحرومين انهم الذين يتألمون • وارباب العائلات ذوو الدخل الشهري المتراوح بين خمسمائة وتسعمائة ليرة لبنانية لديهم مشاكلهم وهم تلتون على مدبرهم ومصير عيالهم اكثر من المحرومين ـ اذا جاز التعبير ـ الذين هم خارج حلقة الاستهلاك التي تتحكم بها متطلبات الحياة العصرية على العائلات •

والحلول التي يجب ان تستمد تهمنا كلياً بقدر ما تهمهم وتهم السلطات بصورة خاصة •
فالعلاج والحل الامثل ليس اذن في تعريفة حلاقة الذقن او في تخفيض ثمن الدواء او في الابقاء على سعر الخبز دون زيادته خمسة غروش ومثله سعر السكر وبقية المواد الغذائية •
اللبنانيون لا يبالون بذلك بل انهم يتمنون الصعود على درجات سلم المجتمع ساعين الى معيشة افضل والى نوعية حياة اميز والى غد مطمئن هنيء • هذا حقهم المطلق • احب الطموحين •

* *

بمـــا اننا نسير مجتمع الاستهلاك
لنحـــاول وضع جدول تقريبي وبسيط
نسبة الـــى فئـــات المستهلكـــــين

ارى هذا الجدول هكذا :
٣٪ كبـار المستهلكين ـ الميسورون •
١٢٪ المستهلكون المكتفون الحائرون بمجموعة •
٣٥٪ المستهلكون ذوو الدخل المحـــــدود •
٥٠٪ المحرومون الذين ليس لهم اي مستوى للمعيشة •
لهذا الجدول اهمية كبيـرة في دراستنا هـذه •

فمـا هـي مسؤوليات السلطة تجـاه هذه الفئات؟

يجب على المسؤولين :
١ـ مساعدة المحرومين لتمكينهم من التوصل الى الاستهلاك الحاجيات الضرورية فيتحررون من الجهل والفاقة وربما من بعض الخمول ومن عقلية تخطاها الزمن •
٢ـ افساح المجال امام ذوي الدخل المحدود لتحسين اوضاعهم ومستوى معيشتهم •
٣ـ ترك بقية المستهلكين الميسورين يتدبرون امورهم مع محاولة الاستفادة منهم ومن خبرتهم لانهم يشكلون الشريان الحيوي للبلاد شأن زملائهم في كثير من البلدان ، وبدلا من ان نكون بهم مسأة او من ان نحسد هم يجب على العكس ، الاقتداء بهم لننجح مثلما نجحوا • وامكانيات النجاح متوفرة في لبنان حيث انه باستثناء بعض اصحاب الاملاك الموروثة ، فان سائر الناجحين هم رجال عصاميون توصلوا الى ما هم عليه بانفسهم بفضل كدهم ونشاطهم •

ان احسن النوايا متأصلة في اللبنانيين الحميدين وهم ينتظرون اشارة الرسميين للمضي قدما بنية الوصول الى اميز المراكز • فاللبناني يتمنى دوما الاحسن والاكثر • وهذا حق من حقوقه •

والثروة لا تبتسم الا لمن يسعى اليها والدليل على ذلك مواطنونا في افريقيا وفي الخليج العربي وحتى في اميركا (كما انه سيتبين من الحلول الواردة في نهاية بحثنا هذا ان انمـــاء السياحة الوطنية يخلق مجالات ازدهار يستفيد منها الكثيرون •

* *

حقائق حول التضخـــم المالي

من المعروف ان الدائم الحر خاضع لقواعد العرض والطلب •

فليس من المعقول ان يكون سعر الدولار ليرتين •

كما من غير الممكن ان يكون سعره اربع ليرات • علما بأن كثيرين سوف يعترضون بحجة ان في ذلك فوائد جمة للبلاد وكنت قد تكهنت بهذه النسبة منذ سبعة عشر سنة في الـ Commerce du Levant

• الحقيقة اننا ملزمون بالحفاظ على قيمة العملة الاميركية — وما يثبت ذلك اقدام البنك المركزي مؤخرا على شراء الدولارات في الوقت الذي يقوم فيه بحظر مجالات الاقتصاد على حث الدولة على اعادة تقييم التغطية الذهبية لليرة اللبنانية •

ان احتياطنا للذهب يبلغ حوالي ٩٠٠ مليون وقد كسبنا ما يقارب ٦٠٠ مليونا عند ارتفاع ســـعره •

فلو عمدت الدولة الى طرح مبلغ مماثل منذ ثماني سنوات وذلك بالمساهمات في المشاريع العامة التي لم نزل نفتقدها ، لكنا سددنا ما اليوم بفضل فارق العملة فقط اي دون اللجوء الى واردات الموازنة •

اسمح منذ الآن انتقادات كبار المسؤولين :

واين نذهب بالفوائد المركبة الناتجة عن الترويض التي كنا سنلجأ اليها لتنفيذ مثل هذه المشاريع؟

اجيب على ذلـــك :

ما كانت كلفته اربعماية مليون منذ ثماني سنوات سوف يكلفنا قريبا لتنفيذه ثلاثة اضعاف هـــذا المبلغ وفوق ذلك لم نزل محرومين من متعة هذه الانجازات الحيوية •

مثال على ما تقدم :

ان عدم تنفيذ اوتوستراد بيروت — طرابلس منذ سنوات عديدة يجعل المسافة بين حـــاتين البعيدتين ساعتين وقريبا ساعتين ونصف في الوقت الذي لن يستغرق قطع هذه المسافة بعد تنفيذ الاوتوستراد اكثر من ساعة واحدة • تكون بذلك قد انعشنا منطقة الشمال ووفرنا ملايين من ســـاعات العمل لاصحاب الاشغال وغيرهم •

• • • / • • •

غير ان كلفة هذا المشروع هي اليوم ضعف ما كانت عليه منذ عشر سنوات : ليس لنا الحق اذن بتأجيل تنفيذ الانجازات العملية والاجتماعية •

ان توازن الميزانية لم يعد قاعدة سليمة في عصرنا هذا واذا كان للحكومة مجال للاختيار فعليها ان تفضل التوسع بدلا من المحافظة على المساواة بين عملتنا وعملة اخرى متلاشية اذ ان العملات لم تعد سوى مرآة تعكس الاحوال الاقتصادية للبلاد •

فالتضخم المالي كله مساوئ — واذا كانت له بعض الحسنات فلبنان ليس لا يستفيد منها بحسب — كون مصارفاته متوازنة ومع الاسف محدودة — بل على النقيض من ذلك فانه يتحمل كافة الاعباء عند ارتفاع اسعار الصادرات المستوردة •

وقد اعلن معالي الدكتور حسن مشرفيه : " ان ابعاد التضخم المالي تنتقل من بلد الى اخر لان اقتصاديات البلدان اصبحت اليوم مترابطة ، خاصة في لبنان الذي يستورد اكثر من ٥٠٪ مما ينتج " •

نحن نساهم في مساوئ موازنات الدول المثقلة بالعجز مثلما تتحمل مناعيل الخمسين مليار دولار اوربي السائدة دون ان تلتقي مجالات للتوظيف وللاستثمار !

لقد عللت الاسباب التي تؤخر المباشرة بتنفيذ المشاريع المستوجبة التحقيق منذ زمن بعيد •

ان ازدياد كمية النقد المتداول هو في حد ذاته ضريبة ممتازة ملحوظة الحسنات • فـــأن تكون مهمة المسؤولين منذ عشرين سنة مقصورة بتحسين جباية الضرائب يعني انهم على طريق مغلوط وهذا مؤسف جـــدا •

فليكن معلوما ان المستوى الاقتصادي لاية دولة هو بنسبة ديونها العامة • ديون اسرائيـــل مثلا تبلغ اربعة مليارات دولار والولايات المتحدة تدفع يوميا مائة وعشرين مليون دولار وفي ميزانيتها لسنة ١٩٧٢ — ١٩٧٣ عجز مقداره اربعين مليار دولار •

يجب اذن التحرر نهائيا من عبارة : " لا توجد اموال " فالحقيقة خلاف ذلك تماما : الواقع انه ليس لدينا مشاريع مدروسة ومعدة لنبدأ بتنفيذها •

فكيف نفسر مثلا : مدينة رياضية في جونيه لم تر النور سوى لرعاية زراف كسروان والسمكة الجديدة هناك ايضا وهي لم تزل غير مجهزة للعمل لغاية اليوم ، في الوقت الذي كان يمكن فيه تحويل الاموال التي تستنفد لمثل هذه المشاريع الى تحسين جونيه — وقد كانت تتمتع باهتمام العهد الشهابي — بأقامة تمثال لمارجريس الخضر وهو على صهوة جواده فوق مياه " الداخلية " وجعل هذه المياه تنصب في مسبح ذائع على شكل صدفة كبيرة مما يكسب المنطقة والمكان نفسه رونقا ممتعا يستهوي الزوار والسيـــاح •

.../...

ثم لماذا الثلاث تا ارات المبردة (كلفتها ٥٠٠،٠٠٠ ل٠ل٠) لم تزل مهملة على المحطة واحواء واجهة بيت الدين (٤٠٠،٠٠٠ ل٠ل٠) لم تر النور وتعمر الامين (اربعة ملايين) ذهبت تكاليفه ادراج الرياح في الوقت الذي فيه طرابلس بأمس الحاجة الى فندق من الدرجة الممتازة كان يمكن تشييده بقسم من هذه الاموال المهدورة • وكذلك صرف مبلغ مليون ليرة لترميم قلعة " سان جيل " وكان يمكن بعشر هذا المبلغ تعزيز مقاومة الشاطىء الشمالي وتقوية امل المستثمرين •

ومن ناحية ثانية ، يمكن بمبلغ اربعة ملايين ليرة فقط اظهار معالم مئذنة مسجد وقبتي قديم مما يجعل الكثيرين على زيارة القرى والاماكن التي توجد فيها هذه المعابد (

وغير ذلك من الامثال على نحو ما تتقدم كثيرة • ابقيت كل هذه الاشياء دون استغلال ؟ ذلك انها اهملا دون حذف مقصود ولأن القائمين عليها تنقصهم الكفاءة وهم على ما يظهر يتقاسمون المغانم فيما بينهم •

* * *

قيمة العملة يعززها النقد النادر • ومن هذه الناحية ، نحن محظوظون من باب التذكير ان حاجتنا من العملات الاجنبية يؤمنها تقريبا القطاع السياحي (٥٠٠ مليون) والصناعة (٣٠٠ مليون) والزراعة (٢٠٠مليون) اعادة التصدير (١٠٠ مليون) مواطنونا في اغتربتيا (٤٠٠ مليون) واردات اللبنانيين من البلاد العربية والخليج (١٢٠٠ مليون) اختصاصيين — مهن حرة — تجارة — مقاولات — وساطة الخ ...

وبالاضافة الى ذلك ، فقد زادت التجهيزات والانشاءات في لبنان منذ عهد الاستقلال بمقدار سبعة مليارات ليرة مما يحزز موجوداتنا ويسمح لنا بتحمل عجز في ميزانية ١٩٧٣ لا يتعدى مائة وخمسين مليونا ومثله في البلديه بقيمة خمسين مليونا شرط تخصيص هذه المبالغ للانشاءات والتجهيزات العامة وتكون الدولة بذلك قد حذت حذو اي رجل اعمال عادي •

.../...

٤٠ ٪ من شعب لبنان فئات عاملة
نسبة الى ٢،٥٠٠ ٠٠٠ نسمة
كعدد اساسي للسكان

	عدد	نسبة مئوية
٥ المستخدمون والعمال		
١) اجراء منتسبون الى الضمان الاجتماعي	١٢٥٠٠٠	٥
٢) مستخدمون وعمال غير منتسبين مياومون، موظفون غير ملتزمين بدوام، عمال المناطق المحرومة ...	١٠٠،٠٠٠	٤
٣) عمال مستقلون	٢٥،٠٠٠	١
٤) خادمات المنازل (دون اي حق في الضمان)	١٠،٠٠٠	٠،٤٠
٥) سائقو السيارات العمومية والنقل	٢٥،٠٠٠	١
٦ القطاع العام		
٦) الموظفون واساتذة المدارس العامة	٣٠،٠٠٠	١،٢٠
٧) موظفو الادارات والمصالح الرسمية : المياه — الكهرباء — الهاتف — المرفأ — الريجي النقل المشترك — صندوق الضمان — الدوائر الاخرى	١٥،٠٠٠	٠،٦٠
٨ القطاع الخاص		
٨) التجارة — وكلاء النبارك — المصدرون والمستوردون	٢٥،٠٠٠	١
٩) اصحاب المحلات الصغيرة والحرفيون — الحرفيون (٥٠،٠٠٠ بمعدل مالكين لكل مشغل)	١٠٠،٠٠٠	٤
١٠) الصناعيون وارباب المصانع	١٠،٠٠٠	٠،٤٠
١١) اصحاب المهن الحرة — الخدمات — الفنادق المطاعم	٢٥،٠٠٠	١
١٢) اصحاب المدارس الخاصة — المؤسسات الدينية	١٠،٠٠٠	٠،٤٠
١٣ الزراعة		
١٣) ارباب عمل مزارعون — عمال — وفقا للترتيب التالي : أ — الاستثمار الزراعي مع سائر المعدات ب — المزارع (تراكتور واحد — عشرة عمال) ج — الفلاح الذي يعمل مع عائلته د — العمال الزراعيون	٣٠٠،٠٠٠	١٢
١٤ الهجرة		
١٤) الهجرة المؤقتة (الخليج — شبه الجزيرة العربية) اثريتيا العربية	١٥٠،٠٠٠	٦
١٥) الخمس سنوات الاخيرة : كندا — اوستراليا والبلدان الاخرى	٥٠،٠٠٠	٢

وبجـــدول مقتضـــب

١ـ المستخدمون والعمـــال	٪١١،٤٠
٢ـ الادارة الرسميـــة	١،٨٠
٣ـ القطـــاع الخـــاص	٦،٨٠
٤ـ الـــزراعـة	١٢
٥ـ الهجرة الموقتـــة	٨
	٪٤٠

مـــلاحظة

ان عدد رجال الاعمال والحرفيين يوازي تقريبا عدد العمال والمستخدمين .

هذا امـر فريد فـــي العـــالم

* * *

دراسة احصائية حول ازدياد عدد السكان

هـــذه بعض الارقام الرسمية السائدة لشهر نيسان ١٩٧٢ :

عـــدد الولادات : ٦٨٥٧

عـــدد الوفيـــات: ١٥٦٢

فبالنسبة لعدد سكـان يقارب ٢،٦٠٠،٠٠٠ نسمة فان معدل الولادة يكون ٣،١٥٪ مما يزيد عدد السكان سنويا بمقدار ٢،٤٥ بالمئة .

فرنسا تصل الى نصف هذه النسبة تقريبا .

يجب اذن قبول الهجرة كضرورة وكخير كبير كما انه علينا اذا ما اردنا ان نكون امـــة متكاملة ومتحررة اقتصاديا ان نكون عدديا خمسة ملايين نسمة اذ انه يصبح بالامكان عندئذ انشاء عدة صناعات يكون تصريف انتاجها مرضيا ضمن الاسواق الداخلية .

* * *

البطالة : عبارة كبيرة ، متداولة باستمرار ، غير ان مضمونها يتضاءل في لبنان . ذلك انه بالنسبة البنا ، يوجد نقص في اليد العاملة ، فليس هناك بالبو والمنازل بقدر ما يوجد مراكز شاغرة . ولحسن الحظ يوجد عندنا اليد العاملة السورية لتساعد على نمو قطاع البناء . فوزارة الاقتصاد تشير الى وجود ٢٠٠،٠٠٠ عامل سوري .

.../...

الانطباع السائد لدى المراجع العليا ان عدد المتخرجين من حاملي الشهادات يبلغ سنويا ثلاثين الفا • وقد نشرت مجلة " الماغازين" هذا الرقم في عدد يها الصادرين في ١٥ و ٢٥ حزيران ١٩٧٢ •

غير ان هذه المجلة عادت واوردت في عدد ها تاريخ ٦ تموز ١٩٧٢ جدولا مفصلا يدل على ان عدد المتخرجين لسنة ١٩٧٠ لم يتعد سوى الى ١٨٥٧ •فبين هذين الرقمين فرق كبير يقتضي التفاهم حوله •

ومن ناحية اخرى ، هنالك مشاكل مثارة مثل :

— الاعداد والتوجيه المهنيين

— طلاب الوظائف للمرة الاولى

— المتكاسلون الذين يسعون الى مركز كبير الاجر لا يستوجب جهدا يذكر •

— العاطلون عن العمل والغير نشيطين •

مشكلة الوظيفة الاولى :

غالبا ما يتوجه شبابنا عند بدء حياتهم العملية الى اعمال اوليائهم • والدليل على ذلك أن خلال سبع سنوات لم ينتسب الى الضمان الاجتماعي سوى عشرة آلاف مشترك جديد في الوقت الذى تشير فيه الاحصاءات الى خمسة وسبعين الف ولادة سنويا •

ثم ان في الامتيازات الاجتماعية والمالية التي يستمتع بها مستخدمو المصارف وشركات البترول وغيرها من الشركات الغنية والشبه احتكارية ••• مثل سيء لطلاب الوظائف الجدد الذين يسعون اسوة بهؤلاء الى ايجاد اعمال مكتبية سهلة ذات اجر مرتفع مع دوام قصير تتخلله ايام اعياد وعطل متتالية سنويا (حوالي مئة يوم) ومن البديهي انه لا يمكن ارضاء الجميع في هذا المجال •

مشكلة الطبقة المتوسطة :

ان اخطر ما في هذا الموضوع تواجهه الفئات التي يتراوح دخلها الشهري بين خمسماية وسبعماية ليرة ، اذ ان عند هذه الفئات بالذات تتجسم الحاجة الى الانفتاح وزيادة الاستهلاك •

في فرنسا مثلا وعند الفئات المتوسطة ، المرأة تعمل بدورها •يمكن ان يحصل هذا في لبنان ايضا • وبالنسبة الى مجالات العمل فهي متوفرة عندنا ويمكن الاعتماد بصورة خاصة على :

١ــ المراكز المستحدثة :

القطاع الفندقي سوف يتطلب في السنوات القليلة المقبلة خمسة الآف مستخدم جديد يمكن أن يكون معظمهم من النساء ، كما انه في المهن الحرة الاخرى هنالك حاجة الى ثلاثة الآف موظفة بين سكريترات ومساعدات وطابعات على الالة الكاتبة وعاملات هاتف ومخيفات الخ •••

كما ان اكثر من الف كاراج بحاجة الى كثير من العمال والاختصاصيين ••• هذه بعض الامثلة فقط وليست على سبيل الحصر •••

ومن ناحية اخرى ، ومساهمة من الدولة في تحسين مستوى المعيشة ، علينا ان نلجأ الـــى :

٢ــ اشتراع قوانين جديدة :

يجب ان يصدر قانون يحدد رسميا دوام العمل بنصف النهار فقط ، وهذا تدبير ضرورى بالنسبة للمرأة التي تعمل والتي يمكنها بواسطة مدخولها ان تسد النقص في انتاج زوجها ، وثانيـــا بالنسبة للرجل الذى يمكنه عند الاقتضاء ان يجد عملا اضافيا في اوقات فراغه ، خاصة بالنسبة للذين لا يرغبون في ان تعمل نساؤهم •

كذلك يجب ان يعفى من الضرائب والرسوم :

١ــ المستخدمون المنتسبون الى الضمان عند قيامهم باعمال اضافية في اوقات فراغهم •

٢ــ المستخدمات اللواتي ازواجهن مسجلون في الضمان •

٣ــ من تضطرهم ظروف قاهرة الى الاستخدام وهم فوق الخمسين من عمرهم •

* * *

يجب اذن قبل كل شيء تحفيز العمل ورفع شأنه لاستجلاب اكبر عدد من الفئات العاملة وعلى من يعتقد في قرارة نفسه ان العمل عيب وان الطبقة المحترمة اجتماعيا هي التي ليست بحاجة الى العمل ان يزيل تماما هذا الاعتقاد من ذهنه وان يحذو حذو الذين هم في قمة الثروة والجاه وتقـــوم بناتهم بالعمل مساعدين بذلك على بناء ثرواتهم •

نكون هكذا قد قطعنا شوطا بعيدا في حل مشكلة غلاء المعيشة التي اوجبها تنـــوع وارتفاع اسعار الحاجيات •

* * *

السكـــــن

على الدولة ان تعتمد سياسة خاصة بالاسكان وان تسن القوانين التي تتيح للمواطنين في المستقبل تملك بيوتهم •

ومن الطبيعي ان يتحول بدل الايجار بعد الانتهاء من دفع اقساط تملك المسكن الى المصاريف اليومية فيتحسن بذلك مستوى معيشة الاسرة •

وللوصول الى ذلك ، يجب انشاء بنك الاسكان وتحسين سبل المواصلات التي تربط بين امكنة العمل ومناطق السكن وكذلك الابقاء على اسعار كلفة البناء المتدنية بفضل وجود اليد العاملة القادمة من البلدان المجاورة علما بأن الاجر اليومي لعامل البناء في التعمم المحتل من فلسطين يبلغ ٤٠ ليرة • ينبغي ايضا توسيع نطاق التسهيلات المصرفية وتخفيض معدل الفائدة نسبة الى وفرة الودائع •

الغرفة الآن سانحة ويجب انتهازها • نورد على سبيل المثل ان كلفة متر البناء السادي في فرنسا تصل الى الف ليرة في الوقت الذي تبلغ فيه عندنا حوالي ٢٥٠ ليرة اي ربع ما هي عليه هناك • فأين الغلاء ؟

نحن حاليا امام نهضة عمرانية : فهناك الف وخمسماية ورشة قائمة يجب ان تخصص ٩٠٪ من الابنية الجديدة لقطاع الطوابق بالتقسيط وفقا لسياسة خاصة تعتمدها الدولة •

فقانون الايجار الصادر سنة ١٩٣٦ الذي كرس العقود القديمة جعل البلاد تتقزز اجتماعيا اربعين سنة الى الامام • غير ان عقلية المشترعين الحاليين تعود بنا جيلا الى الوراء بالرغم من حسن نوايا حكامنا ذلك ان جهل المختصين بالامور العامة مذهل : من جهة يساعدون اصحاب العقارات ومن جهة اخرى يقفون على المستأجر المستبد ،بينما يوجد في صندوق الضمان عاية وخمسين مليونا لا تستثمر في اوجه تدر من ورائها الفرائية • وقد يصبح هذا المبلغ بعد خمس سنوات نصف مليار ليرة • فمن المعلوم ان بهذه المبالغ المجمدة يستطاع تمويل مليوني متر بناء او ثلاثين الف مسكن تكون بمتناول المنتسبين الى الصندوق الوطني للضمان ومنار اصحاب الحوانيت والحرفيين •••

غير ان احدا لم يحرك ساكنا حول هذا الموضوع المهم • فالنقابيون يفضلون معالجة اسعار المواد الغذائية والدواء او التداول بقضايا الاجور والعرف من الخدمة والمنح المدرسية او غلاء الاقساط في " الجمهور" دون ان يشيروا الى مشروع تملك المستأجر لمسكنه اي اهتمام • والجدير بالذكر ان للنقابيين اربعة مقاعد في المجلس الوطني الاقتصادي ـ الاجتماعي وان على عاتقهم مسؤوليات جسام على رأسها تأمين المسكن للمستخدمين والعمال • غير انه يبدو مع الاسف انهم لا يبالون بذلك بدليل انهم لا يطالبون بتحقيقه بالاولوية والالحاح اللازمين • اترا هم يستفيدون بدورهم من ربع املاكهم ؟

* * *

التعليـــم

المدارس الرسمية مجانية كما انه لدى الجمعيات الدينية والمدنية والمؤسسات الخيـــرية مدارسها المجانية ايضا •

بيد ان الكثيرين في الطبقات المتوسطة والعاملة يفضلون الحاق اولادهم بالمعاهد الخاصة لهذا بنظرهم اميز ويقلل من اثاويل الجيران •

والاقبال على التسجيل في تلك المعاهد شديد ويتكاثر باستمرار • لهذا السبب فانه ليس بالامكان تلبية جميع الطلبات بالرغم من ان هذه المعاهد تتوسع وتكبر على نفقتها الخاصة • فلتتركها ترفع اقساط الدراسة خاصة وانه سبق ورفعت مرتبات المعلمين • فلا ضير في ان تجني هذه المؤسسات ارباحا تمكنها من الاستمرار بمواجهة التزاماتها •

•••/•••

فمثلما تعمد بعض البلدان الى اعفاء رؤوس الاموال التي يعاد توظيفها في الصناعة من الضرائب لتشجيع الاستثمارات المحلية ، كذلك ينبغي اتباع الاسلوب نفسه في الحقل التربوي ويقوم هكذا قطاع التعليم الخاص بتحرير السلطة من قسم كبير من مسؤولياتها •

فهذه خشبة خلاصنا : خاصة وان على عاتقنا مهمة ومسؤولية تثقيف اولاد العائلات التي تغادر البلاد موقتا الى اوربا او الى بلدان الخليج •

في سويسرا معاهد مشهورة ومتنوعة وهي تستقبل التلاميذ من سائر انحاء العالم • ولبنان بدوره يوفد اليها كثيرا من الطلاب مع الاشارة الى انه قد يكون في ذلك بعض التعسف • ولكن عندما نعلم ان في المدرسة الاميركية في سويسرا ترتفع قيمة الاقساط الى عشرة آلاف دولار ، نتمنى ان يكون في بلادنا مؤسسات مشابهة •

* * *

الصحـــــة

ان مشكلة " الصحة " لا تحل عن طريق المساعدات الطبية التي يقدمها الضمان الصحي وحده •

فقـــد ورد في جريدة " الحياة " بتاريخ ١٣/٧/٧٢ ان فقط ٥٠٪ من المنتسبيـــن يسترجعون تعويضهم من بدلات العناية الطبية وبالتالي فان قيمة التقديمات المدفوعة لم تبلغ ما كان مقدرا لها ان تكون • يبدو اذن ان مؤسسات العناية العامة والطب الخاص يقومون بالواجب خير قيام •

ولربما ينقسم في لبنان الحقل الطبي الى فئتين : الطبابة الممتازة والعناية المجانية ولذلك ان الضمان الصحي يحاول بصعوبة ان يجد لنفسه مركزا بين هاتين الفئتين •

تبقى المسألة المهمة من يفكر في هذا الموضوع وهي مسألة الصحة العامة في لبنان •

ـ مكافحة داء شلل الاطفال ـ حمى التيفوئيد ـ التيتانيا ـ الاميب ـ الديزنتيريا ـ تلوث مياه الشفة الخ •••

ـ الاسعافات الاولية للمصابين بحوادث السير وزيادة السيارات الطبية الجوالة الى المناطق والقرى بصورة منتظمة •

ـ وبالنهاية انشاء ثلاث مستشفيات وطنية متخصصة بمعالجة السرطان والقلب والحساسية ان هذه المؤسسات العامة ضرورية لان اللبناني العادي لا يمكنه ان يتداوى من هذه الآفات في فيلجويف لندن ـ نيويورك او هيوستون • يجب اذن ان يكون لدينا محليا مثل هذه المصحات وتجهيزها بالاليات والمعدات الحديثة • وسوف يجد هكذا للعمل في لبنان الكثيرون من الاطباء اللبنانيين من ذوي الاختصاص الذين هم حاليا منتشرين في العالم اجمع ، كما ان مرضى البلدان المجاورة سيؤمون بدورهم هذه المؤسسات للاستشفاء •

* * *

الغـــذاء

ان اسعار المواد الغذائية المستوردة تحدد في البلاد التي تصدرها ويكتفي بائعوها في لبنان بارباح زهيدة •

وعندما كان سعر كيلو الزبدة ٢٥٠ غرشا لم يكن مجهولا لدى الجميع ان سعر الكيـــلو التشجيعي للتصدير في فرنسا كان ستة فرنكات وان في رومانيا تتفرغ في عدد الحلابين وصعوبة في جمع الحليب وتوزيعه على مجابن التشوفان مما دعا الى رفع اسعار الحليب ومشتقاته في بلدان المنشأ وبالرغم من هذا فقد ابقت معاملنا الوطنية اسعارها العادية دون ان تحملها زيادة تذكر •

ومن ناحية ثانية ، فان مزارعينا يبيعون قسما كبيرا من انتاجهم على جوانب الطرقات العامة حيث يقوم المارون بشراء حاجاتهم الاسبوعية من الخضار والفاكهة وذلك مباشرة من الحقل الى براداتهم دون اى وسيط !

فأى ضير اذا استفاد التروبون من جراء ذلك ببعض ليرات اضافية ؟ اليسوا مواطنيـــن لبنانيين حقيقيين يستحقون العناية والتشجيع ؟ وقد اعلن فخامة رئيس الجمهورية " اتمنى ان تتحســـن اسعار المواد الزراعية اذا كان هذا التحسين لصالح الفلاح والمزارع وليس لصالح الوسطاء الذيـــن يسببون ارتفاع الاسعار " •

بيد ان حتى هؤلاء الوسطاء يقنعون بارباح قليلة • والدليل على ذلك اسعار سوق التوريه أما سوق النرنج فهو مخصص لفئة معينة من المستهلكين كما ان على الاشخاص الذين يشترون حاجياتهم في امكنة سكنهم من البائعين ان يدفعوا بدل الخدمة الى منازلهم • اما خارج بيروت فأن تدنـــي الاسعار المتداولة ظاهر وملحوظ •

ثم انه في ما يختص بالاسواق والمعارض الموسمية التي تقام في القرى (ثوم — بصل — بطاطا — الخ ...) يجب استحداثها على الطرقات الرئيسية ايضا وتشجيعها خاصة قرب مشتوره مع تنظيم اساليب للتنذية والتموين •

كلنا في لبنان حتى احب الناس نتذوق الكعك بزعتر — الحروس بلبنه — كأس اللبـــن — المناقيز — اللحم بعجين — البرغل المقلية — الفول — الحمّص — الفلافل — السحلب — كعكة بكنافه — الحلاوة — الدبس ... وكلفة الوجبة من كل صنف من هذه الاصناف تتراوح بين ٢٥ و ٧٥ غرشا علما بأنها تشكل طعاما مغذيا ومرغوبا • فأين الغلاء ؟

وعلى غرارنا بلدان مثل ايطاليا التي لديها الكثير من المعجنات والبندوره واسبانيا التي يكثر فيها الارز وانواع الاسماك التي ترد في تحضير طعام " البايلا" مما يتيح لهذين البلدين ايضا ان يكون لديهما مأكولات باسعار متهاودة •

وخلاصة القول ، ان في ارتفاع اسعار الخضار والفاكهة تأمين حيوى وتشجيع لحياة ومستقبل الريف اللبنانـــي •

الكســـــاء

سأكون موجزا ••• هناك مجال للباس بجميع الاسعار : المتدنية منها الى الكثيرة الارتفاع : انا اعرف انسات يشترين فقط ليتمكّن من ارتداء احدث الازياء واغلاها كما ان رجالا لا بأس بهم يتخلصون بدلة واحدة فقط في السنة وبعض اولاد العائلات الغنية يكتفون بدورهم ببنطلونات " نيومن " وقمصان من الخام الاميركي التي يرتدونها حتى الفصلة بمعنى انه لا يوجد بالنتيجة اية مشكلة باستثناء تلـــك التي يثيرها جهاز الضرايس اللواتي عندهن " داء حب الظهور " •

ومن جهة اخرى ، فان الصنف التالي يفتح مجال تنمية مداخيل البلاد ويزيد في رفع مستواها ••• وبلادنا مقصودة في هذا الحقل ويأتي الاجانب لابتياع ملابسهم من عندنا فلماذا نتركهم يذهبون الى لندن او سواها ؟ خاصة وانه تتوفر في اسواق بيروت كل اصناف الكماليات والحاجيات الرفيعة المستوى ، النادرة والجميلة — فهنا ثروتنا الوطنية •

وتجدر الاشارة الى ان الثياب الجاهزة حرّكت الاناقة الرجالية خاصة في الصيف ، موسم التنقلات حيث تكثر الرحلات والتنقلات •

* * *

التعـــــاونيات

ان انشاء التعاونيات الاستهلاكية لا يحل شيئا على الاطلاق • فسوف تفتقر هذه المؤسسات الى الزبائن وتخسر كثيرا من الاموال • فضلا عن انها تساعد على اثراء التيمين عليها بصورة خاصة •

هذا مع العلم انه يجب عدم اعتبار التعاونيات العسكرية مثالا ناجحا لهذا الموضوع اذ ان لديها عددا كبيرا من المستفيدين وهي معفاة من الرسوم الجمركية كما انها محدودة المصاريف التي تكاد تكون لا تذكر خاصة وانها لا تدفع بدلات محلات البيع او اجور الموظفين والنقل •

ومهما كثرت الاتاويل فان اسعار محلات " السوبر ماركت " تبقى معتدلة علما بأنه يبقى على عاتق هذه المؤسسة تحمل خسائر المواد الغذائية الكاسدة والسريعة التلف •

غير ان الاخصائيين والرسميين والنواب والجمعيات والنقابات ••• متفقون جميعهم علـــى ضرورة انشاء التعاونيات ولهذا فقد اثرت الحكومة ذلك ووافق معالي وزير الاسكان بالدرجة الاولى • ولكن هل يوفق الدكتور البير مخيبر الى ايجاد المحلل المالي الذي يمكنه وضع حساب الاستثمار التقديري واستخلاص المبالغ الاجمالية الضرورية لتأمين ادارة سليمة للتعاونية •

ومن السهل التكهن بمواجهة العجز الذي قد يطرأ بتدابير تعويضية اضطرارية تفرضها المزايدات والمطالبات الشعبية غير اننا نرجح هكذا امام حلقة مفرغة تتجدد باستمرار ويكون من بعض ذيولها اضعاف الواردات الجمركية المهمة ••• فالويل للخزينة وحذار من الانزلاق على منحدرات الاسلوب الذي اعتمد في " الريجي " حيث تدنت الارباح من اربعين مليونا الى عشرة ملايين دون ان يتنبه احد لذلك وبمناسبة " ذكر الريجي " فلماذا لا نعود الى النظام القديم ، الخاص بالبندرول وتوجيه الموظفين نحو حياة اقتصادية نشطة وعملية •

لا ، التعاونية ••• ليست هي الحـــل الصحيح •

— دليل للمؤسسات المتهاودة الاسعـــــار .
— زيادة الاجـــــور المتدنيـــــة .
— مشاريع كبيـــــرة للشمـــــال .
— اجازة نهاية الاسبـــــــوع .
— السياحة — القوة الاقتصادية الحقيقيـــــة .
— اختيارنا للمجتمع الاستهلاكـــــي .
— مجموعة دراسات لمشاريع المستقبـــل .

دليل الاسعار المعتدلة .

اقترح اولا التدبير الحلي والبسيط التالي :

يمكن تكليف لجنة تسمى "لجنة الاسعار المعتدلة" تنشر في كتيب صغير جدولا بالمؤسسات ذات الاسعار المتهاودة (مطاعم ، سناك بار، سوبرماركت ، حلويات ، خضر وفاكهة ، ملبوسات ، احذية) على ان يكون هذا الجدول مقسما حسب الفئات والشوارع .

تلبية المطالـــــب :

للتخفيف من وطأة تشرين والترويح عن الجو الاجتماعي ، يجب اعتماد عدة تدابير ملحة تلبية للمطالب الشعبية التالية مثل :

— تخفيض الايجارات المعقودة سنة ٧١ بمعدل ١٠٪ (باستثناء العقود القديمة) .
— زيادة الاجور على الوجه الاتي : ٣٪ بمفعول رجعي يعود الى تموز ١٩٧٢ ثم ٢٪ ابتداء من كانون الثاني ١٩٧٣ و ٢٪ ابتداء من تموز ١٩٧٣
— رفع الحد الادنى للاجور نسبة الى المناطق الثلاث المختلفة وجعلها :

	ل.ل.
أ — بيروت وضواحيها	٢٠٥
ب — المدن الاخرى	١٩٥
ج — المناطق المتخلفة	١٨٥

مع لحظ امكانية رفعها سنة ١٩٧٦ لغاية ٢٥٠ ل.ل .
— رفع نسبة التعويضات العائلية بمعدل ٢٠٪ .
— ابقاء حق الاستفادة من الضمان الصحي والتعويضات العائلية للارامل واليتامى .

.../...

— استفادة اللبنانيات المتزوجات من اجانب يدفعون اشتراكاتهم من الضمان الصحي والتعويضات العائلية .

— انشاء منحة مساعدة شهرية بقيمة ٢٥ ليرة لليتامى والمسنين المعدمين .

الاهتمام بشمالي لبنان

— القطار المعلق بين بيروت وطرابلس .

— الاوتوستراد جبيل — طرابلس مع متفرعات منه لزغرتا الضنون — وعكار .

— اكمال مرفأ طرابلس بصفة دورية لسائر المنتوجات الوطنية (تبتدئ بحزيران ١٩٧٥)

— برنامج رحلات يومية بين بيروت وطرابلس يكون محوره قلعة سان جيل ويكون الغذاء فيه او الشاي في الشلال الغضي وزيارة خان الخياطين (المليء بالحاجيات الطريفة والرائعة التي تهم السواح واللبنانيين معا) .

وبصورة اشمل : المساندة المالية .

— استثمار اموال المكلف بشكل افضل .

— اعادة النظر ببعض التشريعات الجمركية .

— انشاء حدائق لتشجيع ومساعدة الانتاج الوطني ولتربية الابقار بصورة رئيسية (تخصيص جائزة عند الولادة وعند التقدم الى الاراضي اللبنانية) .

— الافتتاح العملي لبنك انماء الصناعة والسياحة .

× × ×

في اجازات نهاية الاسبوع :

الاتجاه نحو تعميم نهاية اسبوع طويلة (سبت — احد) في المؤسسات العامة — المدارس — مؤسسات الاعمال التجارية — المحلات ... (اذا دعت الحاجة يعمد الى تأمين مناوبين) بشكل ان يكون الاقفال يومي السبت والاحد عادة تنتشر خلال ثلاث سنوات ، خاصة وان اوروبا تميل لجعل ايام العمل الاسبوعية اربعة فقط .

وهكذا ، نكون قد انعشنا الصيف امام ازدهار الريف بالاضافة الى تعزيز الثقافة والمتعة فتصبح الحياة اكثر انسانية .

× × ×

السياحة — ضمانة الموارد لليد العاملة .

النظرية الجديدة للاروبي "سيكو ماندولت" :

"ان درجة النمو لدى الدول المصنعة تعادل الشر" تحث على الاهتمام اكثر فاكثر بنوعية الحياة والثقافة واوقات الفراغ .

.../...

قد تخطى لبنان المراحل الاعدادية في تطوره وانطلق نحو القطاعات التكميلية المهمة ... وخاصة السياحة التي قال عنها معالي الاستاذ بيار اده : "ان السياحة تشكل احدى اكبر قطاعات العالم الحديث" وتعضيدا بالقول المأثور حول البنيان فقد اصبح يقال بعد اليوم : " عندما تكون السياحة بخير ، فكل شيء بخير ايضا " .

وكتب الرائي ريمون كارتييه : " يجب ان نرى سنة ٢٠٠٠ تجسم التمتع باوقات الفراغ ، اذ ان في ذلك خلق للنشاطات واسراع في التمدن" .

ان درجة النمو في البلاد المحلولة ، التي تخصها السياحة تبلغ ١٥٪ . ويمكن ان يكون وضعنا مماثلا وخطة العمل السداسية التي اعدها معالي الدكتور حسن مشرفيه تثبت هذا النمو بين ١٢ و ١٥٪ ، كما ان الدكتور رضا وحيد يقدر ان عدد المنتسبين الى القطاع السياحي سوف يبلغ مئة الف سنة ١٩٨٠ .

وبينما تسعى اليونان وتونس الى مضاعفة امكانياتهما لاستقبال السواح خلال خمس سنوات ، نرى ان لبنان يتبعهما من كثب وفقا لما يلي :

— "الهوليداي ان" : ٤٦٣ غرفة يكون جاهزا في اواسط ١٩٧٣ .
— "الكلتون" : ٤١٤ غرفة آخر ١٩٧٤ .
— فندق سان جورج الجديد — حاليا قيد الانشاء .
— مشروع مجموعة "ابيلا" ٢٠٠ غرفة مع ١٠٠ بنغالو تبدأ الانشاءات في تشرين ١٩٧٢ .
— فندق كورينا : ١٠٠ غرفة على اهبة الافتتاح .
— عشرات المؤسسات المشابهة .

المجموع : ٢،٥٠٠ غرفة جديدة بالاضافة الى ٣،٥٠٠ غرفة حديثة جاهزة حاليا اي تزيد امكانيات استيعاب السواح بمعدل ٧٠٪ خلال ثلاث سنوات .

السياحة .

انها اذاعة بكل معنى الكلمة وهي تساعد على الانفتاح والتمدن . وهي محدثة لكثير من الوظائف التي تتفق مع جميع الدوامات . وهي العمل الذي يحلم به نسبة الى مزاجنا وعقليتنا . ثم ان مؤسسة سياحية تزيد بقيمة الاراضي والاستثمارات المجاورة لها في الوقت الذي تسيء فيه الاذاعة الى جوارها مثل عادي : ان مصفاة البترول تضر بمحيطها بينما الفندق يصبح مكانا مأهولا تكثر فيه الاجتماعات .

ملاحظة حول اميركا .

ان اميركا وهي الدولة الاذاعية الكبرى بدأت تتحول اكثر فأكثر الى مجتمع الخدمات ناقلة المصانع الى اليابان والى الدول الحديثة في جنوبي شرقي اسيا واوروبا .

.../...

فالاميركيون يشغلون الخبير ويبقون الى جانبهم المختبرات والاختراعات مع البراءات العائدة لها ، والكومبيوتر ، واجهزة الاعلام والادارة — انهم صانعو التجارة المتعددة الجنسيات . من موديلات فورد مثلا ان سيارة البنتو الصغيرة تباع هذه السنة في الولايات المتحدة اكثر من غيرها . انما تجدر الاشارة الى ان محرك هذه السيارة هو الماني الصنع ، وجهاز تشغيلها بريطاني كما ان كهربائها مكسيكية مع العلم بان كل هذه الصنعات انما صنعت في البلاد المذكورة بمصانع فورد ... وقد جمعت وحدات هذه السيارة كلها في كندا وبمصنع يخص فورد ايضا . (الاكسبريس ٣ — تموز ١٩٧٢).

* * *

من اجل سياسة للمستقبل : وطنية ومتناسقة

يتبين من سائر المقالات الصادرة في المجلات التي يمكن مطالعتها في المكتبات اللبنانية ومن آراء الكثيرين من مندوبي " المجتمع الاستهلاكي" بين سواح ورجال اعمال انه يمكن التحول الى "مجتمع العمل " من خلال حلكة المعامل والاوساخ والارهاق عند المساء ، ومن غياب البسمات عن وجوه الناس والضجر البادي على تلك الوجوه — فاوروبا هي هكذا — علينا اذن الاختيار بين المجتمع ذي الطابع المتخلف وبين المجتمع الاستهلاكي .

وهل نحن سنجاري بعض الذين سلكوا طريق التخلف او اننا سنعمد الى دراسات ووقائع لبنانية للانطلاق نحو مجتمع استهلاكي منور وبناءه على اسس تناسبنا ؟ للخروج من الطريق المسدود والاستياء يجب ان تكون لدينا افكار جديدة : فغلاء المعيشة هو شعار مغلوط جدير بالمجتمعات الاشتراكية المظهر التي قد عرفنا مدى ابعادها ومنجزاتها ، فالمشكلة الحقيقية ليست هنا .

النظرية الجديدة للامكانيات اللبنانية وللاستعدادات الوطنية النابعة منها تلخص بما يلي :

اذا ما اردنا التحرر من التخلف الحالي علينا ان نختار ، وقد اخترنا المجتمع الاستهلاكي الليبرالي .

* * *

مجلس دراسات وابحاث للمستقبل اللبناني

يجب انشاء لجنة عليا تكون تابعة لرئاسة الجمهورية وتضم نخبة من شخصيات البلاد واساتذة الجامعة ورجالات القطاع الخاص المشهود بوطنيتهم وبوفرة اطلاعهم ان من حيث التخطيط والتوجيه والاختصاص او من حيث الابحاث والمعارف ، على ان تكون مهمتها وضع الدراسات على مستوى الامة ونهضتها المنشودة .

ففي فرنسا وزارتان عليتان :

الاولى تشمل المال والاقتصاد والايداع والتجارة والبنوك والثانية تختص بالضمان الاجتماعي والمطالب النقابية ورفع مستوى المعوزين . كما ان الوزيرين جيسكار ديستين وادكار فور (وهما مرشحان لرئاسة الجمهورية الفرنسية) يتعاونان مع نخبة من الرجال البارعين والمخلصين في الثنايا العامة وفي ديوانيهما عدد من هؤلاء يوازي عدد الوزراء في لبنان ، بينما نرى هنا ان لا معاونين خاصين ولا خبراء حول اصحاب المعالي علما بانه تنقصهم المعرفة لتفهم وحل مشاكلنا .

ويجب على اللجنة العليا ان تعمل بمعزل عن بعض كبار الموظفين الذين نشجعهم لعدم احراجهم او اعطائهم فرص للتبرير والاعتذار . تكون هذه اللجنة اجتماعية — اقتصادية — مالية — وسياحية .